

الفصل الرابع

المدرسة التاريخية الوطنية بين المنجزات والمعوقات

• صبرى السريوتى وأصحاب إبعاده عن الجامعة • ثورة يوليو والكتابة

التاريخية • أسئلة التاريخ في الجامعات المصرية ومحاولات بعضهم

إصلاح المسار وموازنة الأمور • الدعوة لإعادة كتابة تاريخ مصر •

المعوقات ومحاولة استغلال التاريخ في خدمة السياسة • ولغة سريعة

مع النفس .

نجحت المدرسة التاريخية المصرية إلى حد كبير في انقاذ تاريخ مصر الحديث من التشويه سواء قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو أو بعدها ، وتمسك معظم أفرادها إلى حد كبير بالموضوعية رغم عوامل القهر وركوب البعض موجة التفاق .

فقبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعرض الدكتور محمد صبرى للإبعاد عن سلك التدريس في الجامعة - رغم أنه كان أول مصري يحصل على دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث من السريوتن - لأنه ذكر في كتابه الثورة المصرية أن الملك فؤاد لا شعبية له ولأنه لم يعرف كيف يسبح مع التيار وبعد قيام الثورة انتشرت ظاهرة التملق لها من

البعض وتعرض تاريخ مصر الحديث لأزمة كبيرة سببها سوء القصد أحيانا وسوء الفهم أحيانا أخرى فشوه تاريخ معظم زعماء ما قبل الثورة كما انحرف التاريخ المصرى عن مساره لفترة ، وبدأت مواكب النفاق تزحف للتسلق والتمسح بالثورة ومناضلة الحكم الملكى ، ودمع الماضى اجمالا ، وكتب البعض مؤلفات لاسترضاء قادة الثورة ، ووضعوا أنفسهم تحت تصرفهم لا يكتبون ولا يدرسون إلا اذا كان فيما يكتبونه أو يدرسونه مؤازرة للسلطة السياسية وبلغ الأمر بالبعض أن قال إن تاريخ مصر الحديث يبدأ بثورة ٢٢ يوليو وما قبل ذلك يجب نسيانه هذا على حين أن ثورة يوليو ما كان لها أن تقوم إلا على دعائم من نهضة مصرية حقيقية قامت فى الثلاثين سنة السابقة على قيام الثورة وأخذت الكتابات الملتهبة ضد اسرة محمد على تفرق الأسواق كما ظهرت بعض الكتابات التى ترفع من ثورة عربى وتعطيها أكثر من قدرها وتغفل سعد زغلول وثورة ١٩١٩ لأن الثورة تلقى من حزب الوفد موقف العداء بدلا من اعتبارها مكمله له فاتهم كتّاب الميثاق سعد زغلول بأنه ركب الموجة الثورية فى عام ١٩١٩ وانهموا القيادة الثورية بأنها أغفلت مظاهر التغيير الاجتماعى وبأنها لم تستطع أن تعد بصورها غير سيناء لأنها لم تدرك أن مصر جزء من الأمة العربية وبأنها فشلت فى فهم التاريخ وفى فهم العدو الذى تماريه حين عزلت حركتها عن الحركة العربية مما مكن القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية مفككة الأوصال وبذلك انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له وبحرية جريحة تحت حراپ الاحتلال ثم جاءت معاهدة ١٩٣٦ فكانت بمثابة صك الاستسلام للشذيفة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩^(١) .

ولم يحد من طغيان هذه الظاهرة سوى بعض أساتذة التاريخ فى الجامعات المصرية الذين حاولوا موازنة الأور ، ووضع حقبة الثورة فى مسارها العام ، فلوضحوا أن الحاضر مهما كان خلفه مع الماضى فهو وليد فى أحشائه وبالتأكيد بدأ فيه ، وأن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة حقيقية بحث فيها مصر عن نفسها دون اعتماد على حكائها الحقيقية أنه مما يؤخذ على هذه الثورة إهمالها لمظاهر التغيير الاجتماعى ، أما بالنسبة لانغالها

١ - انظر : المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الميثاق ٢٦ مايو ١٩٦٢ .

امكانات العالم العربي وما تردد عن قول سعد زغلول أن صفرا رائد صقر يساوى صفرا فمن المعروف أن العالم العربي كله تقريبا في ذلك الوقت كان واقعا تحت السيطرة الاستعمارية ويصعب طلب المعاونة منه .

حقيقة أن سعد لم يصنع الثورة ، لأن أى فرد لا يمكنه أن يصنع ثورة ، خاصة وأن الثورة نتاج عدة عوامل موضوعية لا بد من توافرها ، وحقيقة أن سعدا لم يستطع الحصول على استقلال مصر الكامل ، ولكن هذا لم يكن بسبب تقصير منه بل لأن القوى المعادية لمصر كانت أكبر من قدراته ومن قدرات أى زعيم مصرى فى ذلك الوقت .

ومضت الحركة التاريخية المصرية فى تصحيح المسار بمقدار ما سمحت به الظروف ثم أخذت تسير مسرعة أحيانا فى الطريق الصحيح ، وفى الاتجاه غير الصحيح فى أحيان أخرى ومما يحمد لهذه المدرسة أنها نجحت فى تغيير منهج الدراسات التاريخية المصرية من دراسة المعارك العربية وتاريخ الحكام الذين تقلدوا أريكة الحكم فى مصر ، والتسبيح بحمدهم وإبراز محاسنهم ، وتبرير أخطائهم إلى دراسة أحوال الشعب المصرى الاجتماعية والاقتصادية ، ودوره فى صنع الأحداث بدرجة ساعدت على إحياء الماضى فى الأذهان فى صورة تلمس الحياة الحقيقية للشعب المصرى خلال تاريخه الحديث .

وخلال ذلك برزت الميولات لاعادة كتابة تاريخ مصر القومى بدأها الدكتور محمد فؤاد شكرى فى كتابه بناء دولة محمد على - السياسية الداخلية^(١) فيقول فى تصديره للكتاب " كنا وما نزال نعتقد أن تاريخنا القومى ، والحديث منه خاصة فى حاجة ملحة إلى أن يكتب على ضوء جديد فقد تأزرت عوامل شتى على مسخه وتشويهه حتى لم تعد تبين منه غير صورة مضطربة المعالم والسمات ، وليس من سبيل الى معالجة هذا الاضطراب الى معاودة النظر فى ذلك التاريخ لكشف ما خفى من حقائقه ، وتفصيل ما أجمل من دقائقه فى حدود الأمانة العلمية التى تستهدف تسجيل الحوادث وتفسير

١ - صدر عن دار الفكر العربى فى عام ١٩٤٨ وشارك فى تأليفه عبد القصد العنانى ، وسيد محمد خليل .

البواحث ، تسجيلا يطابق الواقع وتفسيرا لا تحامل فيه ولا محاباة ، ولما كان هذا الاتجاه السليم في دراسة تاريخنا القومي لم يجد الطريق أمامه حتى الآن معبده معبده فمن الواجب أن تتضافر الأيدي ، وتتساند الجهود لازالة ما يكتنف هذا الطريق من صعاب وعقبات " كما أوضح أنه أسهم بتصويب واضح من تلك الجهود عن طريق تكليفه لهذا الكتاب^(١) خاصة وأنه تعرض فيه لأحوال مصر الداخلية من النواحي الاقتصادية والثقافية والإدارية .

واستمر الدكتور شكرى في كتاباته بعد ذلك على هذه الوتيرة ففي كتابه " عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر "^(٢) الذى صدر فى عام ١٩٥٢ رسم شكرى صورة واضحة لأحوال المجتمع المصرى ، ولحياة المصريين الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية .

وفى كتابه " مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ - ١٨١١ "^(٣) ساير هذا الاتجاه بشكل واضح أيضا .

يضاف إلى ذلك أنه قام بتدريس الفكر الاشتراكى بما فى ذلك الفكر الماركسى كجزء من تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر منذ أوائل الأربعينات من هذا القرن لطلابه بقسم التاريخ بجامعة فزاد الأول (القاهرة) حيث لفت أنظار طلابه لأهمية هذا الفكر وطريقة تناوله وقارن بينه وبين النظريات السياسية الأوروبية الأخرى^(٤) .

أما عن الصيغة الثانية فقد برزت بعد إعلان الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو ١٩٦٢ والذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وانحصرت فى مهاجمة الملكية والاقطاع والاستعمار والتركيز على مبادئ الثورة الستة واثبات أن الشعب هو المعلم الأكبر الذى اجتاز رواسب المجتمع الاقطاعى والرأسمالى إلى المجتمع الاشتراكى والتحول العظيم^(٥) وما أعقب ذلك من إقرار المجلس الأعلى للجامعات فى

١ - أنظر التصدير من (١) .

٢ - نشرته مكتبة الفانوس فى عام ١٩٥٢ .

٣ - نشرته جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٨ .

٤ - د. على بركات : المقال السابق ص ٨٢ .

٥ - الميثاق الوطنى : الباب الأول تمت عنوان " نظرة عامة " .

يوليو ١٩٦٢ برنامجاً للدراسة يقوم على ما يسمى بالمقرر القومي حيث بدأ أساندة التاريخ الحديث في الجامعات المصرية يُدرسون ثورة ٢٣ يوليو والاشتراكية العربية وغيرها ضمن المقررات القومية التي فرضت عليهم ويتقن بعضهم بمكاسب الثورة وإنجازاتها وتشويه تاريخ زعماء الوفد وإلزامهم من المغضوب عليهم رغبة في التقرب من السلطة الحاكمة فذكر بعضهم أنه " بقيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ انتصرت أسطورة العدالة الاجتماعية ^(١) .

ولم يقتصر الأمر في ذلك على أساندة التاريخ الحديث بل تعداه إلى بعض أساندة العصور الوسطى ^(٢) وأساندة كلية الحقوق ^(٣) فالكفوا الكتب عن ثورة يوليو ، وقاموا بتدريسها لطلابهم ضمن المقررات القومية .

وبالنسبة للصحية الثالثة فقد ظهرت بعد قوانين يوليو الاشتراكية في عام ١٩٦١ وقد تبنتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في نوفمبر ١٩٦٥ وعقدت لها أربع نوات مفتوحة حول موضوع إعادة التاريخ القومي ، وفُتحت من أجل ذلك الطريق للمناقشات التي اشترك فيها الكثير من المتخصصين ، ومن ضمن ما طرح في هذه الندوات هل تبدأ تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني أم من الحملة الفرنسية ، ولماذا لم نكتب تاريخنا القومي من وجهة نظر اشتراكية ^(٤) خاصة وأن تاريخ الشعب المصري كقوى اجتماعية لم يكتب .

ويذكر الدكتور عبد العظيم رمضان في تعليقه على هذه الندوة أنه على الرغم من أن مصر في تلك الفترة كانت تتقود حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر إلا أن مفهوم إعادة كتابة التاريخ القومي في أذهان الغالبية العظمى من المشتركين كان قاصراً على التاريخ المصري وليس التاريخ العربي ^(٥) .

١ - زيب راشد وآخرون : ثورة ٢٣ يوليو والتطوير الأيديولوجي .

٢ - من هؤلاء الدكتور سميد عبد الفتاح عاشور .

٣ - من هؤلاء الدكتور سليمان الطماوى .

٤ - للتفاصيل انظر المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث عشر ١٩٦٧ تحت عنوان " ثورة إعادة كتابة التاريخ القومي موجز أعده الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى من ١٩٤٥-١٩٦٩ .

٥ - عبد العظيم رمضان : علم التاريخ بين الموضوعية الذاتية محاضرة أقيمت بالترسم الثقافي للجمعية التاريخية في ١٩ مارس ١٩٧٩ ص ٢٩ .

وفى اعقاب ذلك برزت المدرسة المادية فى تفسير التاريخ وتبناها فى جامعة القاهرة الدكتور محمد أنيس وعهد لها بمقالات فى مجلة الكاتب عام ١٩٦٥ . ودراسات التى القاها على طلابه بمعهد الدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة^(١) كما برزت الكتابات فى تاريخ مصر الاجتماعى وسارت الامور على هذا المزال حتى وفاة الرئيس عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ . وبعدها برزت عدة اتجاهات هامة منها الدعوة لاعادة كتابه تاريخ مصر الحديث عن طريق لجنة رسمية يتم تكليفها من قبل الدولة ويكون لها القول الفصل والحكم القاطع فيما تكتبه . ومنها ايضا قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الكتب والمصحف .

وبالنسبة للموضوع الأول فقد قام الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام آنذاك بتشكيل لجنة بهدف جمع وثائق حكم عبد الناصر والتاريخ لهذه الفترة وكان ذلك بعلم الرئيس السادات . وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ثم توقفت أعمالها نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين هيكل رجل عبد الناصر الذى أراد ابراز الدور الناصرى من خلال الكتابه عنه والسادات الذى أراد اضعافه بأن تبدأ اللجنة أعمالها بالتعرض لهزيمة يونيو ١٩٦٧ وتحليل أسبابها . وفى اعقاب ذلك شكل الرئيس السادات لجنة اخرى برئاسة نائبه محمد حسنى مبارك انتقلت رئاستها بعد ذلك لآخرين^(٢) وكان من أبرز قوانين هذه اللجنة عدم الاطلاع على الوثائق الرسمية إلا بعد مرور خمسين عاما على صدورها معا وقف حجر عثرة أمام دراسة تاريخ مصر المعاصر دراسة أكاديمية . وأدى إلى تجميد دور بعض المؤسسات العلمية مما أثار العديد من التحفظات لدى المؤرخين ولا تتردد فى الحكم اذا قلنا ان هذه اللجنة كانت شكلية وأن دورها تسبب فى الكثير من التنازلات لذلك لم يقدر لها الاستمرار . ولم تستطع أن تكتب تاريخ مصر فى النصف الأخير من هذا القرن كما كانت تبتغى . وجاء اغتيال الرئيس السادات

١ - طبعت هذه المقالات والدراسات بعد ذلك فى كتاب اسماء صاحبه المجتمع المصرى من الاقطاع حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

٢ - ضمن تعليق د. يوزان لبيب على المحاضرة التى القاها صاحب هذه الدراسة بكلية البنات جامعة عين شمس فى ١٩٩٢/١٢/١٥ تحت عنوان مدرسة التاريخ المصرى الحديث فى القرن العشرين.

فانهى تواجدها ولم تعد تسمع عنها شيئا ، وتحملت الجامعات مرة أخرى مسئولية كتابه تاريخ مصر بطريقة موضوعية .

ومن البدهي القول أن كتابة تاريخ مصر لا يجب أن يصدر بها توجيهات رسمية حتى لا تفقد موضوعيتها خاصة وأن الناس أصبحوا يشكون في كل الكتابات الموجهة وبالتالي يجب أن تترك مثل هذه الأمور للجامعات والمراكز البحثية للانفتاح على الحقيقة بكافة جوانبها حتى يمكن تحليل أحداث تاريخنا بطريقة يتوخى فيها الموضوعية والنزاهة العلمية .

لقد مضى الوقت الذي كان يكتب فيه تاريخ مصر من القصور والقلاع المحصنة ، كما أنه قد مضى الوقت الذي أصبح فيه التاريخ حكرا على قلة موهوب فيها من جهة معينة خاصة وأن الشعوب في مراحل بقلتها يزداد اهتمامها بتاريخها وتستطيع أن تميز بين الفت والسمين منه .

أما عن الموضوع الثاني والخاص بقرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الكتب والصحف فكان من الإنجازات الهامة التي أدت إلى السير بتاريخ مصر المعاصر خطوات كبيرة إلى الامام . فقد حظرت الثورة الكتابة عن بعض الزعامات خاصة الوفدية ، وكانت الكتابة عنها من الأمور الشائكة ، كما ظل الحديث عن بعض الفترات من تاريخ مصر المعاصر من الأمور الشائكة أيضا حتى أصدر الرئيس السادات قراره برفع الرقابة عن هذه المحظورات مما أفسح المجال للنخوض في كافة جوانب التاريخ المصري الحديث وشخصياته المختلفة ولم يعد هناك أي اعتراض على دراسة أي شخصية من زعماء مصر السياسيين قبل الثورة ، ولا على إنصافه وتقييم مواقفه .

ومن المعوقات التي أثقلت بال المدرسة التاريخية المصرية في الفترة الأخيرة ذلك الطوفان من المؤلفات حول الناصرية معها أو عليها والذي كان على حساب الدراسات المثابرة والموضوعية لتاريخ مصر المعاصر ، ولكن ذلك الموق لم يقدر له أن يعيش طويلا نظرا لأنه من الصعب تقييم أحداث عصر نعيش فيه ونشارك في أحداثه ولم تكتمل حلقات تطوره بعد فضلا عن أن جانبنا من حقائقه وأسراره ما زال بعيدا عن أيدي الباحثين لذلك عادت دراسة تاريخ مصر في النصف الثاني من القرن العشرين إلى الجامعات مرة أخرى .

يضاف الى ذلك أن معوقا آخر ظهر خلال الفترة الأخيرة وتزايد بشكل واضح وتمثل ذلك المعوق فيما يسمى بالذاكرة التي صدرت باقتلام بعض السياسيين أو غيرهم ممن شاركوا في صناعة تاريخ مصر المعاصر أو شاهدوا بعض أحداثه فكتبوا ذكرياتهم أو مذكراتهم أو ما ادعوه بأنه كذلك بشكل لوني و زخرفوا فيه مواقفهم ، وإنهالوا طعننا في الآخرين المخالفين لهم ، واجتهدوا في بعض تفسيراتهم بشكل يدعو إلى الريبة وضرورة إعادة النظر فيما كتبوه ونظروا لأن العديد منها ابتعد بشكل كبير عن قواعد منهج البحث العلمي وأهدافه فنحن لا نقبل هذه الكتابات بوصفها تاريخا ، وإنما بوصفها رؤية من أصحابها لبعض الوقائع قابلة للنقد والتحليل خاصة وأن المنهج العلمي في كتابة التاريخ يقتضى التسلح بالحيدة التاريخية وعدم الجنوح تجاه فكرة معينة أو أخرى مسبقة .

والسؤال المطروح هو هل من المفيد استغلال التاريخ لتأييد مصالح سياسية معينة أم أن من حقنا أن نستنهج كل محاولة ترمى إلى استخدام التاريخ في تحقيق أغراض أو تبرير اتجاهات بعض الساسة .

الواقع انه على الرغم من أن المؤرخ يجب أن يكون عادلا ونزيها لا يداهن ولا يراى فإنه يصعب عليه أن ينتزع نفسه من المحيط الذى يعيش فيه خاصة وإن كان ذلك يعنى قضايا وطنه أو مصير أمته فحتى بعض المشاهير من الكتاب والمفكرين صعب عليهم ذلك فقولثير على سبيل المثال لم يتورع فى تسخير علمه فى مناصرة رجال الدين ، وحتى هيوم فى كتابه " تاريخ إنجلترا " تعاطف بشكل واضح مع حزب المحافظين لدرجة ان ما كتبه كان عبارة عن مجرد نشره مسببة من نشرات حزب المحافظين .

وعلى أى حال فإنه بالرغم من الجهود التى بذلتها المدرسة التاريخية المصرية التى شملت طريقها بخطوات متقدمة لدرجة أن تاريخنا لم يعد حكرا على دراسات المستشرقين بل أخذنا منهم واعطيناهم ، وشاركناهم ونافسناهم فى الدراسات التاريخية الجادة لدرجة أن الباحث الأوربي أو الأمريكى الذى يكتب عن تاريخ مصر أصبح لا يمكنه الاستغناء عن الرجوع إلى كتابات المؤرخين والباحثين المصريين حول موضوع بحثه .

هذا يعني أن تطور الدراسات التاريخية في مصر واتباع المنهج العلمي والسير على قواعده قد أصبح أمراً واقعاً ومعلماً رئيسياً لا يستطيع أحد أن ينكره أو يتجاهله ، كما يعني أن أساندة وياحى المدرسة التاريخية المصرية أوجدوا كما ضحنا من الدراسات الموضوعية الجادة التي شملت تاريخ مصر الحديث في كافة مناحيه .

ومع كل ذلك فإن المدرسة التاريخية المصرية لا تزال في حاجة إلى وقفة صريحة مع نفسها لتقويم تجديتها ، وإلى وضع النقاط على الحروف عن طريق النقد الهادف والبناء من داخلها خاصة وأنها أعرف من غيرها بنفسها ، وتستطيع إكمال كل نقص وسد كل ثغرة بينها خاصة وأن قواعدها لا تزال أجنبية رغم أنها مفروسة في تراب الوطن ، فعلى الرغم من نجاحها في تمصير الدراسات التاريخية المصرية فإن معظم أفرادها مازالوا يعتمدون حتى الآن على تيارات المدارس الأوربية في تفسير التاريخ المصري ودراسه ، كما أنهم لم يتمكنوا من تطوير مناهجهم البحثية وما يتفق مع متطلبات العصر .

لذلك فنحن في حاجة إلى مدرسة تاريخية وطنية مصرية تلتزم بالمنهج العلمي وقواعده " اقدمها مفروسة في تراب الوطن ، وتلفح عقولها وفكرها نسمات العصر وتياراته ^(١) " بما فيه من تأثيرات فكرية وتغيرات عالمية .

ولكن هل يتحقق ذلك في ظل الخلافات غير العلمية بين بعض أفرادها ، وفي ظل الاعتقاد أن النقد يعتبر شرباً من الحرب بين الناقدين والمنقود .

١ - د. عبد الخالق لاشين : ملاحظات نقدية حول منهج الكتابات التاريخية في مصر المعاصرة - دراسة مقدمة إلى " لئولة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٤٢ " ص ٨٤ .